

مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ 46  
البند 7: حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى  
مداخلة شفوية مشتركة<sup>1</sup>  
18 مارس 2021  
ألقبها: شهد قدورة

## منظمات حقوقية: لا بد من التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل ضمان العدالة للضحايا الفلسطينيين

شكرًا سيدتي الرئيسة،

تواصل معاناة الفلسطينيين من واقع مستمر من الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي المتمثل في ممارسات القمع والإجلال ونزع الملكية، والمستمر منذ عقود بحق الشعب الفلسطيني، منذ بداية النكبة في عام 1948.

خلال الشهر الماضي فحسب، نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي خمس مدهمات في قرية «حمصة الفوقا»، وهي بلدة فلسطينية تقع في نطاق ما أعلنته إسرائيل «منطقة إطلاق نار». وقد تعرضت «حمصة الفوقا» للاستهداف خلال نوفمبر 2020، وسط تفشي جائحة عالمية، فيما وصف حينها بـ «أكبر حركة تهجير منذ ما يزيد عن أربعة سنوات» تنفذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ مما أسفر عن تشريد 72 فلسطينيًا، بينهم 38 طفلًا.

سيدتي الرئيسة، إن الوقت قد حان لاعتراف المجتمع الدولي بالأسباب الجذرية للإنكار طويل الأمد للحقوق الفلسطينية المهددة في ظل الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري الإسرائيلي.

وبناءً عليه، فإننا ندعو مجلس حقوق الإنسان إلى تشكيل بعثة أممية مستقلة لتقصي الحقائق بشأن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي والالتزامات المرتبطة بالدول والمنظمات الدولية والشركات التجارية.

كما نحث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات فعالة؛ لضمان العدالة لضحايا الجرائم الإسرائيلية من الفلسطينيين، فضلاً عن ضمان التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، بما يتضمن اعتقال ونقل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم دولية للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي.

وفي السياق ذاته، يجب على مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان الالتزام بالتحديث السنوي لقاعدة بيانات الأمم المتحدة الخاصة بالشركات التجارية المتورطة في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير القانوني، بما في ذلك جرافات شركات فولفو وكات وجي سي بي، المستخدمة في تدمير قرية «حمصة الفوقا».

حتى وقت تسجيل هذه المداخلة، حظيت تلك الدعوات بالدعم في عريضة عامة، وقّع عليها نحو 1500 شخصًا من مختلف أنحاء العالم؛ من أجل إنقاذ حمصة (#SaveHumsa)، فضلاً عن بيان عام مشترك لأكثر من 100 منظمة فلسطينية وإقليمية ودولية.

شكرًا لك.

<sup>1</sup> جمعية الضمير لدعم الأسير وحقوق الإنسان، مركز الميزان لحقوق الإنسان، جمعية الضمير لحقوق الإنسان، مؤسسة الحق القانون في خدمة الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية شمس، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.